حوكمة اسواق العمل العربية في مجتمع عربى متغير

شرم الشيخ ،مصر، ٢٤- ٢٦سبتمبر٢٠١٣

د. يوسف القريوتى

مدير الفريق الفنى للعمل اللائق لدول شمال افريقيا

ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

المؤتمر العربي حول حوكمة أسواق العمل العربية في ظل مجتمع عربي متغير
شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

مقـــــــدمة :

على الرغم من معدلات النمو الجيدة التي سجلت في العديد من الدول العربية في العقد الاول من الالفية الثالثة ، يلاحظ الارتفاع المضطرد في معدلات الفقر والبطالة في ذات الفترة خاصة في أوساط الشباب والنساء ويمكن ان يعزى ذلك الى غياب السياسات الملائمة لتحقيق توزيع عادل لعوائد التنمية.

ولما كانت البطالة والفقر من أهم عوامل تهميش قطاعات من المجتمع فإنها من اهم أسباب عدم الاستقرار.ويتفق معظم المختصين على ان عدم تحقيق عدالة في سوق العمل الى جانب غياب الديمقراطية وتفشى الفساد السياسي والاقتصادي كانت من اهم العوامل الكامنة وراء الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية.

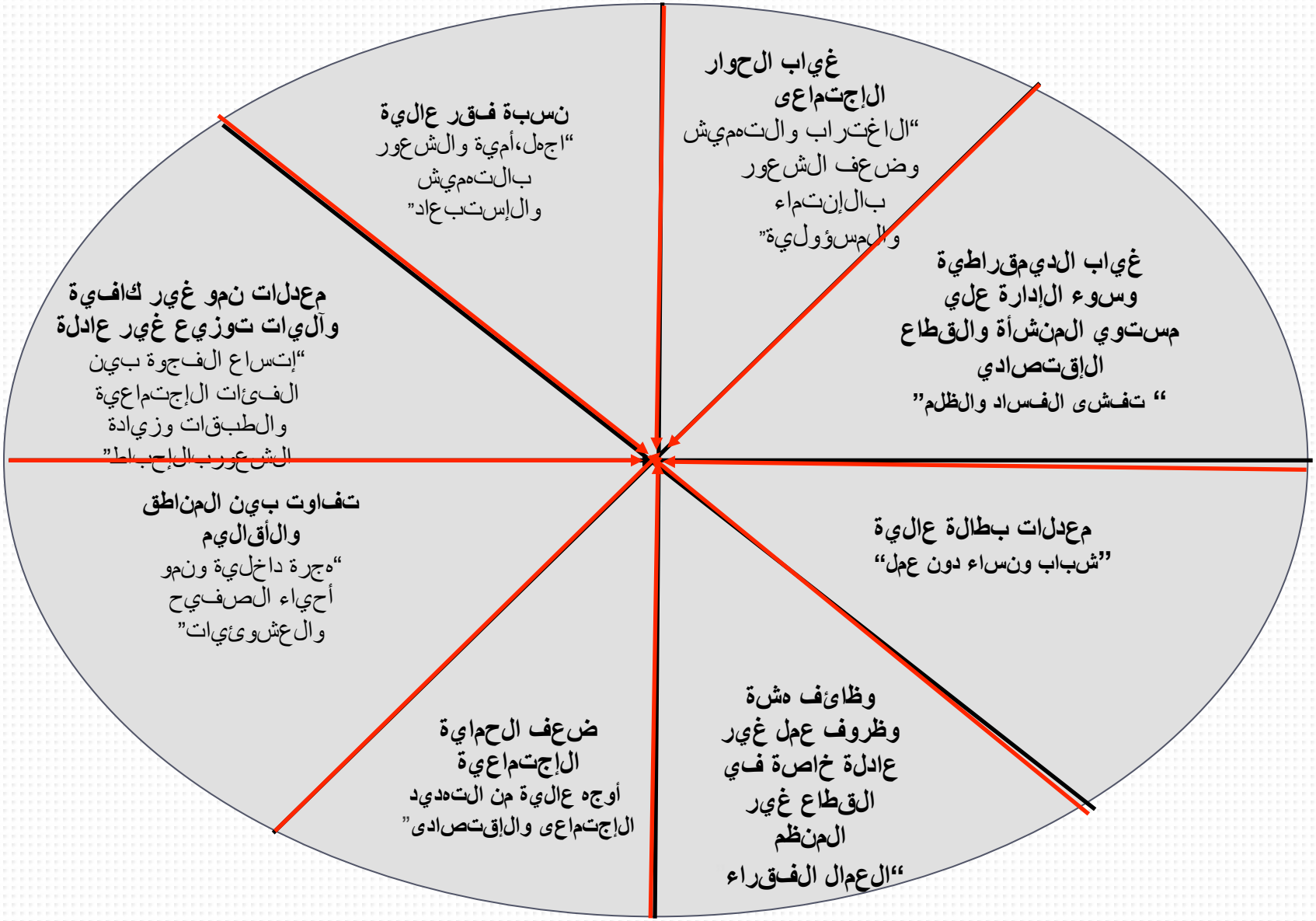

المؤتمر العربي حول أسواق العمل العربية في ظل العولمة
مركز الشيخ، جمهورية مصر العربية

BASTA
AP

Main dans la
main pour la
démocratie
Gare S.N.C.F.
Parkings

ونظراً للدور الهام الذى تلعبه إدارات الموارد البشرية في تنظيم وحوكمة العمل الى جانب عدد من الادارات والوزارات الاخرى، تأتى هذه المداخلة من اجل إلقاء الضوء على ابرز التحديات التي تواجه اسواق العمل العربية في ظل الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذى تشهده مجمل الدول العربية.

إن هذه التحديات متعددة ومتداخلة مع مجمل الواقع الاقتصادي والسياسات المالية الكلية والنظم التربوية والثقافة السائدة .. الخ . وسيُكتفى في هذه المداخلة بالتركيز على ابرز التحديات:

1. انخفاض نسبة المشاركة النشطة في سوق العمل بالنسبة لعدد السكان وارتفاع معدلات البطالة خاصة في اوساط الشباب والنساء:

وهذا بطبيعة الحال يعكس ضعف الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة وتجعل من الطاقة البشرية عبئاً)ارتفاع معدل الإعالة(بدل أن تكون ميزة. ويصبح الوضع أكثر إحباطاً إذا ما اخذنا بعين الاعتبار أن هذا يتزامن مع إنخفاض مستوى الإنتاجية والذى سنتحدث عنه فيما بعد.

إن انخفاض نسبة المشاركة النشطة في سوق العمل مرده ضعف مشاركة المرأة العربية والتي تبلغ في المتوسط 26 % مقارنة بالمتوسط العالمي 51 %وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

السكاني في الوطن العربي وفقاً لنشاطهم الاقتصادي)العدد بالمليون(

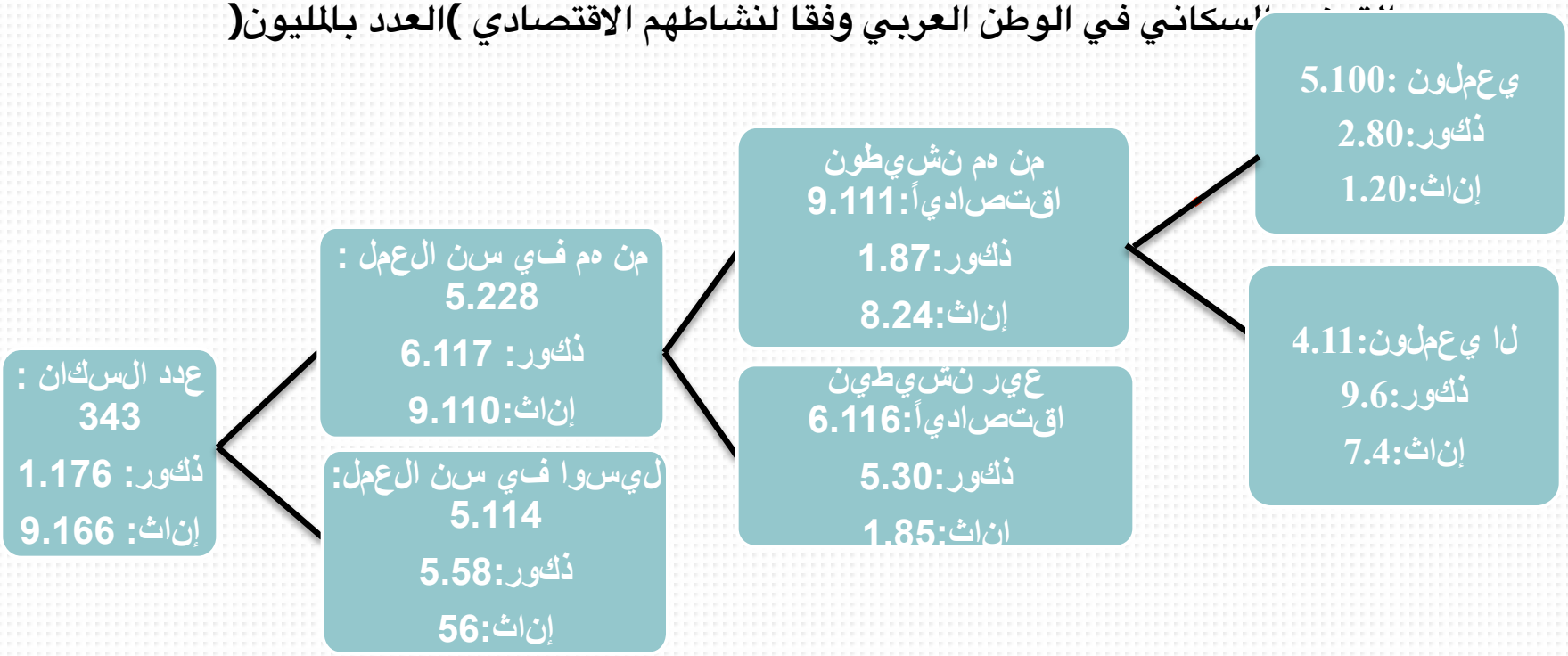

المؤتمر العربي حول أسواق العمل العربية في ظل مجتمع عربي متغير
شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة الطلاب الجامعيين أو العاطلين عن العمل في أوساط النساء فإن المرأة واحدة من كل ثلاث نساء في سن العمل. والرسم البياني التالي يزيد الأمر وضوحاً:

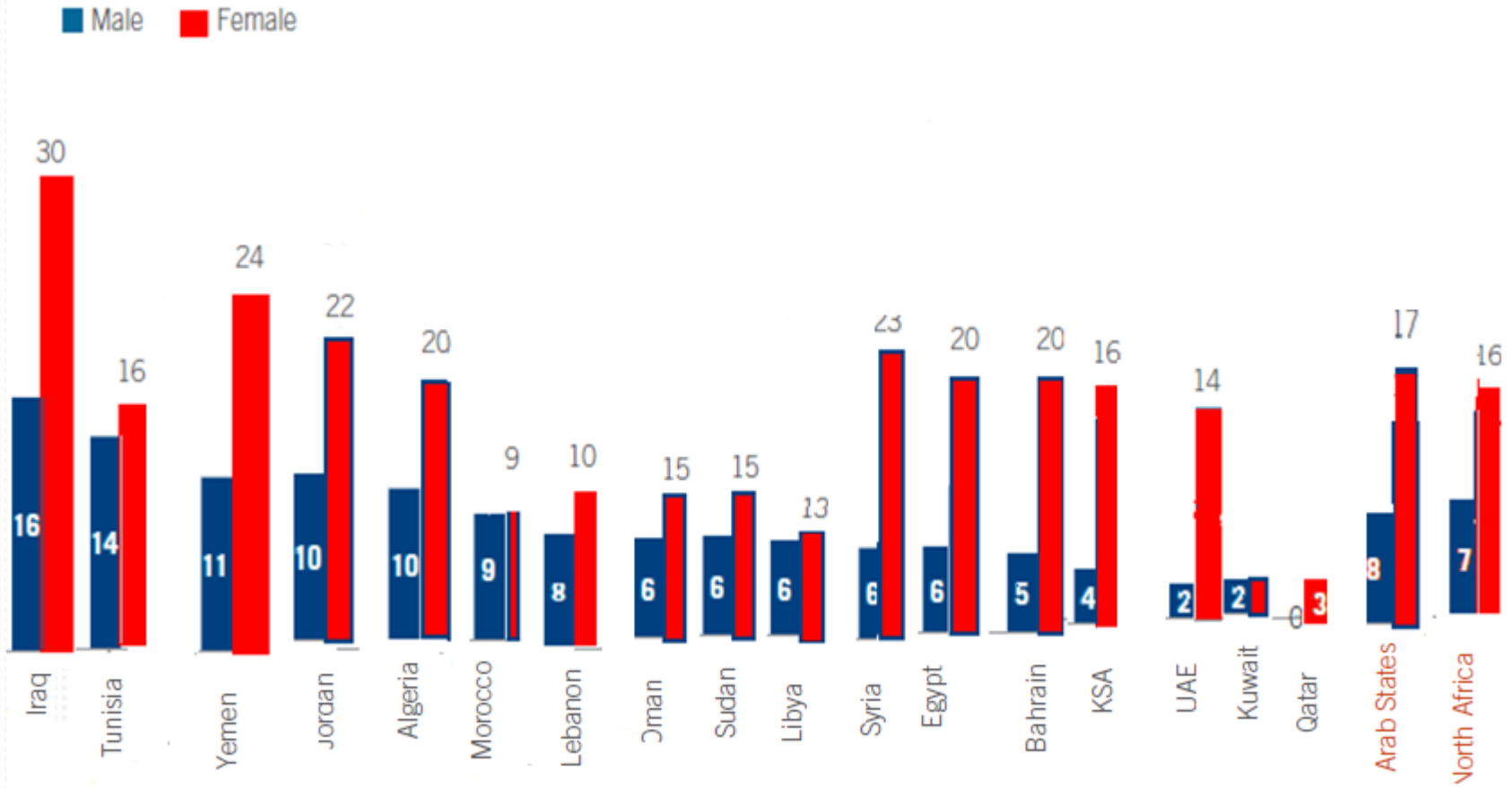

المؤتمر العربي حول أساليب العمل الجماعي في ظل العولمة
مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، دبي

امابالنسبة للطلاب الشباب وفقاً لإحصاءات 2010 في عربعن هنا الشكل التالي:

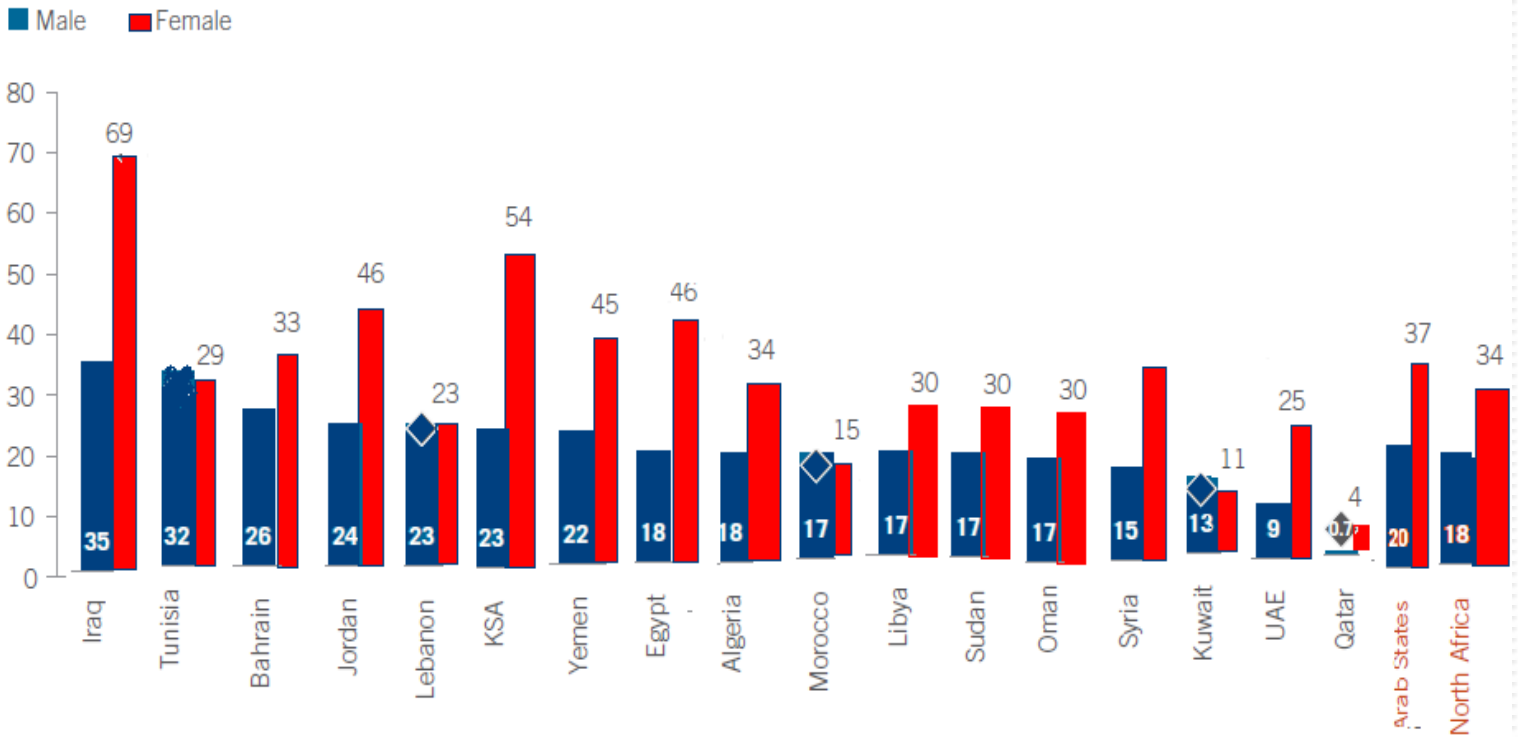

المؤتمر العربي حول مكافحة أسواق العمل العربية في ظل عجز متغير
مشروع خيشان، جورومج العربية مصر

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية عن" منحى تشغيل الشباب لعام 2013 " إلى أن معدل بطالة الشباب في المنطقة هو بحدود ٣.٢٨% .ومن المتوقع أن يبقى هذا المعدل على حاله أو يزيد قليلاً في السنوات الخمس القادمة ليصل إلي ٣٠%. مما يلاحظ في بطالة الشباب أنها في كثير من الدول العربية أكثر إنتشاراً في أوساط المتعلمين على عكس واقع الحال في العالم وهذا مؤشر هام على أن مخرجات النظم التعليمية العربية لا تتوائم مع سوق العمل إضافة إلى تدنى جودتها.

ومن الجدير بالذكر أن معدلات البطالة في بعض الدول مثل تونس، ليبيا، سوريا، مصر واليمن قد تزايدت بشكل ملحوظ في العامين المنصرفين نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في هذه البلدان.ويلاحظ تباين كبير في معدلات البطالة في أوساط الشباب حسب النوع الإجتماعي فبينما تبلغ بحدود ٢٤.٥% للذكور، فإنها تبلغ حوالي ٤٢.٦% في أوساط الإناث.

لمزيد من التفاصيل يرجي العودة إلي "ILO:Global Employment Trends for Youth 2013,ILO:2013"

٢. تزايد التشغيل الهش وتدنى مستوى أجور العاملين في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة:

يلاحظ أن غالب الوظائف المستجدة هي في قطاع الخدمات والبناء والقطاع غير المنظم وتفتقر إلى شروط العمل اللائق سواء من حيث الأجر العادل، أو الاستقرار الوظيفي، أو الحماية الاجتماعية ومثال ذلك بعض الوظائف في قطاع السياحة وعمّال المناولة وعمال المياومة في قطاع البناء أو القطاع الزراعي) عمال التراحيل(. إن مثل هذا الواقع زاد من نسبة العمال الفقراء نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة خاصة تكاليف الإسكان، الغذاء والطاقة للاستخدام المنزلي.

و من الملاحظ أن معظم الإستثمارات الخارجية في معظم الدول العربية تركزت في قطاعات تعتمد علي إنخفاض كلفة الأيدي العاملة وعدم الحاجة إلي مستوي عال من المهارات.أي أن هذه الإستثمارات لا تنتج وظائف ذات قيمة مضافة عالية.

٣. تضخم عدد العاملين في الجهاز الحكومي وتزايد حجم القطاع غير المنظم:

إن النقص الحاد في عدد الوظائف المحدثة قاد الحكومات إلى التوسع في التعيين في القطاع الحكومي وفى وظائف غير ضرورية وذات إنتاجية متدنية وصاحب ذلك ايضاً تزايد حجم القطاع غير المنظم والذى يتسم بالافتقار إلى شروط العمل اللائق والبطالة المقنعة في غالب الأحيان . علاوة على ذلك إن العمل في القطاع غير المنظم يفقد الدولة عوائد ضريبية ضخمة مما يضعف بالتالي قدرتها على الاستثمار أو توفير الخدمات الأساسية. وعليه فإن تنظيم هذا القطاع يعتبر من الأهمية بمكان وفى هذا المجال يمكن أن تلعب مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (التعاونيات ، التعاضديات ، المؤسسات الاجتماعية .. الخ(دوراً بناءً.

٤. عدم موائمة مخرجات نظام التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل، إضافة إلي عدم وجود برامج جدية حول الإنتقال من المدرسة إلي سوق العمل، وضعف خدمات الوساطة في سوق العمل)مكاتب الإستخدام(.

ما من شك أن نظم التعليم والتدريب المهني في معظم الدول العربية تفتقر إلي المرونة اللازمة لمواجهة متطلبات سوق العمل من المعارف والمهارات.ولابد في هذا المجال من إشراك القطاع الخاص مع الجهات ذات العلاقة في رسم السياسات التربوية، **أضافة إلي** **ضرورة** الإستثمار بشكل أكبر في التدريب حول العربية في ظل أسواق العمل العربية تغير متسارع

شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

كما أن من المشتركة بين جميع الأسواق المالية العربية هو ضعف الوعي المصرفي لدى شريحة كبيرة من المتعاملين، وعدم الإلمام بالأساسيات اللازمة للتعامل في البورصة، وهذا يرجع إلى أن أغلب المتعاملين في البورصة هم من الأفراد الذين يتعاملون بناء على النصائح التي يتلقونها من السماسرة، وليس بناء على دراسة مالية للشركات المقيدة في البورصة، وهذا يرجع إلى أن أغلب المتعاملين في البورصة هم من الأفراد الذين يتعاملون بناء على النصائح التي يتلقونها من السماسرة، وليس بناء على دراسة مالية للشركات المقيدة في البورصة.

٥. انخفاض مستوى الإنتاجية في كثير من الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة

وقد يعود هذا إلى تدني مستوى التعليم والتدريب المهني والثقافة العامة لشريحة كبيرة من العاملين، وضعف الدافعية للعمل لدى فئة كبيرة من العاملين. إن الالتزام بمتطلبات العمل الجيد وتحسين جودة الخدمات التعليمية والتدريب المهني والثقافة العامة هي المدخل الأساسي لتحسين الإنتاجية وخفض تكلفة المنتج، وهذا من شأنه أن يساهم في تحسين القدرة التنافسية للشركات والأفراد.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسين الإنتاجية يؤدي إلى تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية والدول المتقدمة.

ومن المؤسف القول بأن تحسين الإنتاجية في الوطن العربي يسير على نحو بطيء جداً (أضف إلى ذلك الاضطرابات السياسية التي تشهدها العديد من الدول العربية).

٦. محدودية مظلة الحماية الاجتماعية :

إن محدودية مظلة الحماية الاجتماعية خاصة للعاملين في القطاع الخاص والقطاع غير المنظم يعود إلى قصور في تشريعات وقوانين العمل من جهة وضعف الرقابة الملازمة لتلك القوانين بالقائمة رغم جوانب الضعف فيها. يضاف إلى ذلك عدم رغبة وقدرة أنظمة الضمان الاجتماعي القائمة في ضم العاملين في القطاع غير النظامي. أضف إلى ذلك ما تعانيه بعض صناديق الضمان من عجز مالي نتيجة لسطوة الحكومة على موارد هذه الصناديق بهدف خفض عجز الموازنة وتمويل بعض الأنشطة والبرامج الحكومية. علاوة على ذلك فإن إنخفاض اعداد الداخلين الجدد إلى نظم الضمان الإجتماعي القائمة يزيد اعداد المتقاعدين الذين تستنزف مدخرات الصحية.

إن موضوع الضمان الاجتماعي ومحدوديته في القطاع الخاص إضافة إلى موضوع الأمن الوظيفي تدفع الكثيرين إلى الإصرار على الوظائف الحكومية حتى لو كانت توفر دخلاً أقل .

بقى الإشارة إلى ان هنالك بعض العاملين في القطاع الحكومي من العاملين بقوة مؤقتة وعمال المشاريع لا يشملهم الضمان الاجتماعي في الغالب الاحيان. ان ما قيل عن الضمان الاجتماعي ينطبق ايضاً على ربك حد التأمين الصحي، التأمينات ضد التعطل)إعانة البطالة(.

ويؤمل أن تقدم ورقة العمل في جلسة الحماية الاجتماعية مزيداً من التفصيل الدقيق في هذا المجال. بقيت الاشارة الى ان عدداً من الدول العربية قد اتخذت في السنوات الثلاث الاخيرة بعض الاجراءات لتعزيز الحماية الاجتماعية)رفع الرواتب التقاعدية تحويلات نقدية للفئات الاقل حظ، عون الشيخوخة...الخ(إلا ان هذه الاجراءات لم تشمل الحماية القائمة وضمان استمراريتها في ذات الوقت أن إرتفاع مخصصات الدعم أيه زيادات في الرواتب التقاعدية.

خلاصة الأمر انها إجراءات أشبه بمسكنات طرفية لمعالجة الداء الكامن وليست علاجاً من فيروس الضعف البنيوي .

إن العلاج الناجع يكمن في إعادة النظر جدياً في توسيع قاعدة الضمان من نظم الحماية الاجتماعية وإعادة هيكلة الصناديق القائمة وضمان استمراريتها على أسس الإدارة الرشيدة وعدم الإعتداء على مخصصاتها.

المؤتمر العربي حول حوكمة أسواق العمل في ظل مجتمع عربي مشجع

٧. الحاجة للنهوض بكامل أوراق العمل، القوانين الناظمة للعمل النقابي، قوانين الاستثمار..الخ(أو السياسات والاستراتيجيات التنموية والاقتصادية)مطلوب نموذج جديد للتنمية يقوم على مبدأ من اجل فرص عمل(عالية على ما يتعلق بتعزيز مكانة ادارات العمل وتحديثها)مكانتها مقارنة بالوزارات الأخرى، تعزيز قدراتها البشرية والتكنولوجية (من اجل تلعب دوراً رئيسياً في رسم السياسات وتفعيل دورها في إعمال وتنفيذ تشريعات العمل.

٨. ضعف المنظمات النقابية للعمال وأصحاب العمل وعدم ممارستها لدورها في تعزيز قدرات من تمثلهم لفرض نفسها كشريك أساسي في رسم السياسات الوطنية

إن ضعف هذه المنظمات مردّه في الشكل العام ضيق الهامش الديمقراطي وتدخل الدولة المباشر لضبط وتوجيه معظم هذه المنظمات.كما أصبحت هذه المنظمات تعاني من غياب الحياة الديمقراطية في ممارستها الداخلية وضعف إهتمامها الحقيقي بمصالح أعضاءها ويسهم في هذا الوضع الشاذ العضوية الإجبارية.

٩. ضعف الحوار الاجتماعي وعدم مأسسته في معظم الدول العربية)لجان ثلاثية، لجان قطاعية، مجالس اقتصادية واجتماعية(مما غيب مفهوم المشاركة بين اطراف الانتاج والاتفاق على الاولويات.

إن غياب ثقافة الشراكة والحوار الاجتماعي أدت إلى تبني سياسات وبرامج لا تراعي مصالح [illegible] عدد الاحتجاجات [illegible] والاضرابات العمالية و عدم [illegible] العمالية وتعطيل العمل

إن الحوار الإجتماعي الجاد يبدأ على مستوى المنشأة ويتنقل صعودا إلى مستوى القطاع ومن ثم على المستوى الوطني. كما يتطلب آليات للمراقبة والمتابعة وحرية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بسوق العمل بوجه خاص.

شكراً
لمتابعتكم

المؤتمر العربي حول الأمكنة في سياق العولمة
مجتمع عربي متغير